

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي لعام ١٩٩٢ بين حكومتى جمهورية  
مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك  
والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق التعاون المالي لعام ١٩٩٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
وجمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢ ،  
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ م )

حسنى مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٤١٣ هـ  
الموافق ٤ مايو سنة ١٩٩٣ م

## اتفاقية

### بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

### حول

التعاون المالي لعام ١٩٩٢

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالي المبني على روح المشاركة .

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساس هذه الاتفاقية .

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية .

وإشارة إلى محضر المفاوضات المؤرخ في ٢ ديسمبر ١٩٩٢

قد اتفقتا على ما يلي :

### ( المادة الأولى )

١- تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية أو جهات مستلزمة أخرى تحددها الحكومتان بشكل مشترك من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت / ماين على :

( ١ ) قروض لا يتجاوز مجموعها ١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ( مائة وخمسة وثلاثون مليون )

مارك ألماني تسدد خلال ٤ سنة ( منها عشر سنوات فترة سماح ) بفائدة ٧,٥٪

وذلك لتويل مشروعات :

(١١) تسهيلات ائتمانية لصغار الفلاحين من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

(اب) تنظيم الأسرة .

(اج) برنامج قطاع القطن .

(ا د) محطة محولات هليوبوليس .

(ا هـ) محطة محولات وادي حوف .

(ا و) زيادة تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، مرحلة ٣ على أن تظهر الدراسة جدوى تنمية هذه المشروعات .

(ب) مساهمات مالية لا يتجاوز مجموعها ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ( ستة عشر مليون ) مارك ألماني وذلك لتمويل مشروعات :

(ب ا) إجراءات مرافقة لبرنامج قطاع الزراعة ا

(ب ب) إجراءات مرافقة لمشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية ٣

(ب ج) صندوق الدراسات والخبراء .

(ب د) صندوق الدراسات والخبراء للتخصیصة .

على أن تظهر الدراسة جدوى تنميتها .

(ج) مساهمات مالية لا يتجاوز مجموعها ٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ( تسعة وأربعين مليون ) مارك ألماني وذلك لتمويل مشروعات :

(ج ا) برنامج الحد من غبار الأسمتت في حلوان .

(ج ب) مياه شرب كفر الشيخ .

(ج ج) إجراءات حماية البيئة في شركة النصر للسبوكات .

(ج د) إجراءات حماية البيئة في مصنع صكر جرجا .

على أن تظهر الدراسة جدوى تنمية هذه المشروعات وأن يتم التأكيد على أنها مشروعات لحماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو إجراء من قبيل إجراءات الاعتماد على الذات في مجال رفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل وأن تتوفر فيها شروط المساهمات المالية .

٢- إن لم يكن في المستطاع تقديم التأكيد المذكور بالنسبة لأحد المشاريع الواردة تحت الحرف ج من الفقرة ( ١ ) أعلاه فإن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ستتمكن حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت/ ماين على قرض لهذا المشروع يعادل مبلغ المساهمة المالية المتوقعة له .

٣- يمكن استبدال المشروعات المشار إليها في الفقرة ( ١ ) أعلاه بمشروعات أخرى إذا ما تم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية .

٤- إذا تم استبدال أحد المشروعات المذكورة تحت البندين (ب) و (ج) من الفقرة ( ١ ) أعلاه بمشروعات لحماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو بإجراء من قبيل إجراءات الاعتماد على الذات في مجال رفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل والتي تتوفر فيها شروط المساهمات المالية ففي هذه الحالة يمكن أن تمنح مساهمة مالية وإلا يتم منح قرض .

٥- تطبق أحكام هذه الاتفاقية أيضا إذا مكنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية في وقت لاحق من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت/ ماين على قروض أخرى أو مساهمات مالية أخرى لتحضير المشروعات الواردة في الفقرة ١ أعلاه أو مساهمات مالية أخرى للإجراءات المرافقة لها والضرورية لتنفيذها ودعمها .

### ( المادة الثانية )

١- تحدد الاتفاقيات التي ستبرم بين مؤسسة قروض التنمية ومستلم القروض والمساهمات المالية استخدام المبلغ المشار إليه في المادة ١ من هذه الاتفاقية وشروط وضعه تحت التصرف وكذلك إجراءات ترسية العطاءات ، وتكون هذه الاتفاقيات خاضعة للقوانين واللوائح السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٢ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية، طالما أنها ليست الطرف المقترض، مؤسسة قروض التنمية سداد جميع المدفوعات الناجمة عن التزامات المقترضين بالمشارك الألماني على أساس الاتفاقيات التي تبرم طبقاً للفقرة (١) أعلاه .

#### ( المادة الثالثة )

تعفى حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة قروض التنمية من كافة الضرائب وغيرها من الرسوم العامة الأخرى التي تفرض في جمهورية مصر العربية وتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة ٢-أ-لاه .

#### ( المادة الرابعة )

تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البري والبحري والجوى لنقل الأشخاص والبضائع الناجم عن منح القروض والمساهمات المالية ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعوق الإشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التي يوجد مركز عملها في جمهورية ألمانيا الاتحادية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

#### ( المادة الخامسة )

تعاق حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية خاصة على الاستفادة بصورة تفصيلية من الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في الولايات الاتحادية الألمانية برندنبورغ ومكلنبورغ - بومورانيا الغربية وساكسونيا - وساكسونيا انهالت وتورنغن وبرلين فيما يتعلق بالتوريدات والخدمات الناجمة عن منح القروض والمساهمات المالية طالما كانت العروض مماثلة .

#### ( المادة السادسة )

يتم استخدام مبلغ ١٧٢٠٠٠٠٠٠ ( سبعة عشر مليوناً ومائتي ألف ) مارك ألماني من المبلغ المنصهر لمشروع " مصنع سكر جرجا " ( بموجب البند أ من الفقرة ١ من المادة ١ من الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين في ٢٦/٤/١٩٨٣ بشأن التعاون المالي ) لمشروع " محطة محولات وادي حوف " .

( المادة السابعة )

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الذي تبلغ فيه حكومة جمهورية مصر العربية حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات الدستورية الضرورية لإدخال هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد تحققت فيما يخص جمهورية مصر العربية .

حررت في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢

من نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية والألمانية والإنجليزية وتكون جميع النصوص الثلاثة معتمدة . وفي حالة تباين في تفسير النصين العربي والألماني يعتمد النص الإنجليزي .

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

توقيع

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

توقيع

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٥ بالموافقة على اتفاق التعاون المالي لعام ١٩٩٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/٥/٤

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٥/٨

### قرار

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون المالي لعام ١٩٩٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك والموقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢ .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١٢

صدر بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥

وزير الخارجية

عمرو موسى